

## القضية الفلسطينية على مفترق خيارات محدودة !!!

**بقلم: عبد الناصر النجار**

القضية الفلسطينية تمر بأخطر مراحلها حقيقية، والإشكاليات التي تواجه الفلسطينيين ليست داخلية فحسب وإنما دولية وإقليمية.. الموقف الأميركي برئاسة دونالد ترامب منحاز بشكل كامل وإصرار تام إلى دولة الاحتلال... والدعم العربي الرسمي لفلسطين متأرجح وفي بعض الأحيان يصل إلى أكثر من ممارسة الضغط.

الانقسام الداخلي أصبح مزمناً نتعايش معه بالمسكّنات، وفرص المصالحة تنطلق بقوة ثم تخفت تدريجيا حتى تنطفئ وتعود إلى المربع الأول.. وهذه حقيقة أخرى.

أمام هذه الحقائق المتدرجة وموجة الضغط اللامتناهية سواء من الخارج أو الداخل.. كيف يبدو وضعنا الفلسطيني، وهل من مخرج؟ وهل من منفذ في مرحلة الطوفان السياسي التي نعيشها اليوم؟ الإجابة، أيضا، تبدو متأرجحة بين نعم أو لا أو حتى "لعم".

في المقام الأول، حتى نخرج بسلام من المفترق الذي نحن أمامه لا بد من التأكيد على مجموعة من النقاط وهي: أن المصالحة الوطنية إن لم تنجز في أسرع وقت ممكن فإن من الصعب علينا اجتياز الطوفان السياسي بسلام.

وعن كيفية الخروج من هذه الدوامة، لا بد من التأكيد على أن إدارة المصالحة رغم حسن النوايا في كثير من الأحيان لم تنجح حتى اليوم، وتبدو عناصر الفشل والانهيار أكثر من عناصر البناء والنجاح وإن نجحت محاولات وضع الأسس.

لنكن واقعيين، فهناك بعدان لفشل إنجاز المصالحة، وهما الوضع الاقتصادي والحزبي، حيث أصبح واضحا أن من المستحيل أو الصعب جداً أن نواصل المصالحة دون حل الإشكاليات الاقتصادية للمواطنين.. ومن هذه المشاكل طبعاً قضية الموظفين في القطاع العام والبطالة.. ولهذا فإن البحث عن حلول خلاقة لحل الأزمة الاقتصادية للمواطن سيكون لبنة أساسية في عملية المصالحة وليس عامل هدم كما هو حاصل اليوم. الحل الخلاّق على سبيل الاقتراح.. لنجلس جميعاً ونبحث إمكانياتنا المالية والاقتصادية بشكل صريح وللحاول تقسيم دخلنا جميعاً بطريقة مرضية وليست عادلة، لأن العدل لا يعني هنا المساواة المطلقة في الدخل أو المجهود.. ولكن أن نحذ من البطالة ونقتسم لقمة العيش، وهذا ممكن.

الأمر الثاني، الخلاف الحزبي، وهو قائم على لغة المصالح... والاستقطاب الثنائي الأساسي، أيضاً، قائم على لغة المصالح، فكثير من الحزبيين في الضفة والقطاع انتمأوهم الحزبي قائم على لغة المصلحة وليس على أساس عقائدي.. وعندما تتأثر المصلحة سنزى دويلانا تدريجياً للاصطفاف الحزبي.. فمثلاً الباحث عن عمل أو وظيفة، أو مشروع صغير أو كبير، أو منحة دراسية أو سفر للخارج يلتحق سياسياً بالحزب الذي يعتقد أنه سيقدم له مصالحه. وجوهر الوضع تتحمله القيادة التي يجب عليها أن تعلق فوق مصالحها إلى مصلحة الوطن.. إذا ما تحققت هذه الرؤية فستكون فرصة النجاح أفضل بكثير.

على مستوى الاحتلال، واضح أن حكومة نتنياهو هي الأكثر تطرفاً، وهي حكومة مستوطنين بامتياز، ونتنياهو الضعيف والغازق هو وعائلته في الفساد لن يتمكن من الوقوف في وجه الاستيطان، بل أصبح جزءاً من المنظمة المشجعة، لأن القاعدة الاستيطانية هي التي تدافع عنه اليوم. في تعليقات الصحافة الإسرائيلية تسأول لأولئك العنصريين والمتطرفين من المستوطنين الذين يغتصبون الأرض والعقارات الفلسطينية حتى الخاصة ويقومون البؤر العدوانية بين الفلسطينيين.. كيف لفلسطيني تنتزع أرضه وتهدر كرامته، ويعاني ليل نهار من هذا الاستيطان أن يقبل به.. الحل بسيط أبعدا الاستيطان والمستوطنين عن الفلسطينيين وستحل المشكلة.

في البعد العربي: الموقف العربي اليوم هو الأضعف بل إن كثيراً من الأنظمة أصبحت مواقفها أقرب إلى الموقفين الأميركي والإسرائيلي.. وهي مؤثرة وقادرة على الفعل وخاصة في مجال المساعدات المالية والاقتصادية، ولهذا يجب أن يعاد التركيز الجماهيري الفلسطيني على العامل الجماهيري العربي.. وربما كان لقرار ترامب العدواني نفع لجهة إعادة تجميع الرأي الشعبي العربي الإيجابي تجاه فلسطين، وإعادة القضية الفلسطينية إلى موقعها المتقدم.. فهذه الانتفاضة الجماهيرية العربية وإن كانت محدودة زمنياً لجمت النظام العربي عن فرض التنازلات على الفلسطينيين، وجعلت النظام العربي ظاهرياً مجمعاً على الثوابت الفلسطينية.

إذن وبصرف النظر، أيضاً، عن الضغط الأميركي، فإنه لا يمكن لأحد أن يفرض حلاً على الفلسطينيين، والواقع الذي يخلقه الاحتلال اليوم هو نفي "حل الدولتين"، أي بمعنى "الدولة الواحدة" القائمة على الفصل العنصري وعلى التظهير العرقي، هذا الأمر قد ينجح لسنة أو عشر سنوات، ولكن العالم ككتلة متغيرة، والمواقف الدولية، أيضاً، ليست ثابتة، وبالتالي أصبح صمودنا هو قوتنا، وعدم تنازلنا هو استمرار لبث الروح في قضيتنا، مفترق الطرق الذي نحن أمامه يوجد له فقط اتجاهان إما التوقيع في سبيل مصالح مالية واقتصادية وقيادية واهمة، وإما الإبقاء على القضية حية نابضة، إذا لم يوجد من هو قادر على فعل التحرير في هذا الجيل.. فليحمل الراية الجيل القادم أو الأجيال القادمة والنظرية التاريخية لن تفشل في هذا الأمر!!!

ajjarquds@gmail.com

## الأيام

جريدة يومية سياسية

تأسست العام ١٩٩٥

# آراء 11

AL-AYYAM Saturday 13/1/2018 Issue No. 7950 Volume 23

## أوروبا القادمة

**بقلم: حسين حجازي**

الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران عام 1967.

وإذا كان لا معنى لما يسمى تسوية إقليمية لتضغط على الفلسطينيين أو تحاصرهم من الخارج من دون السعودية، فما هو المصير الفعلي لما يسمى بصفقة القرن أو إعادة تركيب هذه القنطرة أو الحلف الإقليمي؟ وإذا كان الجواب هو لا شيء، فإن السؤال الآن كيف يقوم ترامب وفي الأيام القادمة بإخراج الحجر الذي ألقاه في البئر؟ وقد كانت النظرية أو المناورة الذكية دوماً هي كيفية إيصال الحصان للشرب من البئر، وما هي الخيارات أو مجال المناورة أمامه؟ والخيار أو المخرج الذي أوقعت هذه الإدارة نفسها فيه واضح، بتصحيح أو تعديل التصريح المذكور الذي ألقاه ويبدأ بكلمة "حان الوقت" والاعتراف تالياً بأن قراره السابق وسيئ الصيت يصادر على المفاوضات مسبقاً، وأنه استكمالاً لقراره هذا يعترف بأن القدس الشرقية هي عاصمة للدولة الفلسطينية العتيدة، لأنه ما فات الرجل أن جميع التسويات تقوم على قدر من توازن أو تعادل الرضا المتبادل أي رابح ورباح، أو عدم الرضا المتبادل، أي الرضا المنقوص، وهو لم يراع أباً من هذه العوامل.

ولكن العامل الأهم هو أنه خالف روح العدالة التي تحدث عنها السيد المسيح، الذي رأى أن أساس الظلم كامن في أن "من له فيزاد وأن من عليه يؤخذ منه"، أي أن من لديه 78% من أرض فلسطين وهي نسبة قال مرة شمعون بيريس إنها تكفيها، يريد هذا المدعي أن ينتقص ممن لا يملكون سوى 22% ليزيد الإسرائيليين، والباعث على الحيرة أنه هو من تحدث في وقت سابق عن ضرورة حياد الوسيط أي حياده المقبل، وأن الفلسطينيين لا يملكون سوى القليل.

لكن حتى لو فعل ذلك، أي القيام بتصحيح خطابه، هل يمكن للفلسطينيين أن يثقوا بدوره الوسيط؟ والجواب هو أنهم سوف يرحبون بذلك، وربما أن السعودية تقوم من طرف خفي عبر الدبلوماسية السرية بإيصال الوضع إلى هذه النتيجة، أي تراجع إدارة ترامب ولكنه من المشكوك فيه أن نواصل القبول أو الارتهان كما كان الوضع في السابق إلى رحمة الوسيط الأميركي. وربما أنه ليس وحدنا اليوم من بات مقتنعا بأنه حان الوقت لتغيير قواعد هذه اللعبة، التي لم تؤد بنا إلى حل هذا الصراع.

وإن ما ألمح إليه الأوروبيون، أول ومن أمس، هو رسالة

## في السودان... هناك «عوجة»

**بقلم: صادق الشافعي**

ووحدة أراضيهِ، حرياته الخاصة والعامه، بدءاً من حرية التعبير وصولاً إلى حرية التجمع وحرية الصحافة وحرية المنظمات الشعبية والاتحادات المهنية. لقد مثل السودان واحدة من أفضل، إن لم يكن أفضل، التجارب الديمقراطية الشعبية في الوطن العربي على امتداد سنوات الستينيات والسبعينيات ومعظم الثمانينيات. كانت اتحاداته ونقاباته الأكثر تعبيراً وحيوية ونشاطاً داخل الوطن وبالذات اتحادات العمال والمرأة والطلاب، وكانت الأكثر حضوراً وتمثيلاً على المستوى الدولي (الأمين العام لاتحاد نقابات العمال الدولي، السكرتير العام لاتحاد الطلاب العالمي، عضوية الأمانة العامة لاتحاد الشباب الديمقراطي العالمي واتحاد النساء العالمي و..) كانوا سودانيين.

وتكوي "العوجة" الوطن في عدم نشر السيادة الوطنية ظلالتها الموحدة على كل أطراف الوطن وأقاليمه ومكوناته واستمرار وجود حركات متمردة وربما انفصالية بغض النظر عن صحة مبرراتها ودرجة اتساعها.

وتكوي "العوجة" الوطن والمواطن في عدم تداول السلطة بشكل دوري وفي مدد زمنية محددة، إضافة إلى النزاع غير الديمقراطي والأمني الذي قام بين طرفي تحالف الحكم المكون للسلطة ( العسكر وحزب الترابي)، وأدى إلى إخراج حزب الترابي وانفراد العسكر بالحكم.

وما زال حكم العسكر، والحزب الذي شكّله بعد ذلك، يدور في فلك حركة الإخوان المسلمين ويؤكد الانتماء لها، وبشكل ملاذاً لقياداتها وكادراتها الهاربين من ملاحقة سلطات أوطانهم، وقاعدة إسناد وإمداد لفروع الحركة الأخرى.

ويمثل انتماء الحكم لحركة الإخوان المسلمين والتزامه

هل أدرك الرئيس دونالد ترامب، الذي وصف نفسه أخيراً بالعبقري، بعد مرور هذا الشهر العاصف الذي أثاره بقراره الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، أنه ارتكب خطأ كبيراً يرتقي إلى حماقة، وأنها نحن الفلسطينيين الذين تجاهلنا بل واستفزنا من يملك حق النقض "الفيتو" على هذه العملية السياسية وفي إظهارها، لأنه من دوننا لا يمكن تحقيق هذه العملية أو إتمامها، وأنها حجر الزاوية الذي تحدث عنه السيد المسيح ومن دونه لا يمكن عقد صفقة القرن، ولا إقامة التحالف الإقليمي العربي السني ضد ايران ولا بحزتون.

وبالتالي تفويض إستراتيجية الرجل لتحقيق ما أسماه اختراقه التاريخي الذي عجز جميع أسلافه من تحقيقه، والراهن أنه مر وقت كنا فيه شهوداً عند مهاد ولادة وصعود حركة التحرر الوطني الفلسطيني في عقدي السبعينيات والثمانينيات، كانت فيه الإدارات الأميركية المتعاقبة هي التي تلوح أمامنا بشروط قبولنا أو إشراكنا في هذه العملية السياسية لتحقيق السلام وحل الصراع، شروط هنري كيسنجر الشهيرة لرفض الاعتراف أو التحدث معنا، ولكن هل ما يحدث الآن هو معادلة جديدة نحن من يحدد الشروط أمام أهلية هذه الإدارة الأميركية للتحدث معنا، واعتبارها وسيطاً يمكن التعامل معه لحل النزاع؟

وقالوا في الأيام الأخيرة مباشرة أو عبر وسطاء بعد فشل تهديداتهم: مهلاً أيها الفلسطينيون، ولكنكم تدركون وسوف تدركون أخيراً أنه من دوننا نحن الأميركيين لا يمكن لهذه العملية أن تمضي، وأنه لا غنى عن دورنا، لكن الجواب على ذلك جاء هذه المرة كما راهنا وتمنينا وانتظرنا في الواقع أي من الاتحاد الأوروبي، وذلك بالرد أولاً والذي تبدو مقدمته الانتقال الأوروبي إلى الهجوم في تثبيت الدعم للاتفاق النووي مع إيران، وذلك تكاية بموقف ترامب الذي خابت توقعاته بأنه حان الوقت لحدوث ثورة في إيران لتغيير نظام الحكم. وقال الأوروبيون: إن الوقت لوضع خارطة طريق وحل الصراع على قاعدة حل الدولتين نهاية هذا الشهر في بروكسل.

وعلى أساس هذه الطريق، كان الاتصال الهاتفي الذي أجره العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز مع الرئيس عباس، هو مؤشر لنقطة مهمة في توضيح أو إجلء الالتباس أو الغموض أو الأقاويل التي أثّرت في الأسابيع الماضية حول حقيقة الموقف السعودي، وكان الملك حريصاً على أن يؤكد للرئيس أبو مازن أن هذا هو الموقف السعودي: إقامة

"ما في عوجة يا زول"، يقولها لك السوداني بلهجة حملة بالود والسماحة والبسمة الرائقة، وربما معها التسامح. ويعني بها ما يقابلها في اللهجة المشرقية "ما في مشكلة". الآن، هناك الكثير من "العوجة" في الأوضاع السودانية العامة. فيعد 28 سنة من ثورة الإنقاذ التي وصلت إلى الحكم عام 1989، بانقلاب قام به تحالف العسكر مع حركة الإخوان المسلمين (حزب الترابي) وتحت راية حركة الإخوان لا يزال هناك الكثير من "العوجات" تطال الوطن والمواطن في الكثير من مناحي الحياة الخاصة والعامه.

بعد أشهر قليلة من وصول التحالف المذكور" ثورة الإنقاذ" إلى الحكم أقسم أحد الناطقين باسمها في ظهور تلفزيوني، أنه لولا قيام الثورة لارتفع سعر صرف الدولار من 12 جنيهاً سودانياً إلى 18.

في أوائل العام 1991، كان سعر صرف الدولار قد وصل إلى 58 جنيهاً، (نتحدث هنا عن الجنيه في ذلك الزمن وقبل أن تتم إعادة تقييمه وإنزال قيمته بنسبة عالية)، واستمر الدولار صاعداً يخلق في العلالى بلا توقف، ألا يكفي هذا ليشكل لوحده مؤشراً معبراً عن "عوجة" في اقتصاد السودان، ودونما اضطرار لبحوث ودراسات اقتصادية؟ أما إذا أضفنا إليه مظاهرات الخبز التي تعم السودان في الأيام الأخيرة فإننا نتجاوز "العوجة" لندخل إلى "أزمة" تضرب هذا الاقتصاد.

لا تقتصر "العوجة" بدرجاتها متفاوتة والتي قد تصل حد الأزمة على الاقتصاد، بل تكوي بنارها الوطن والمواطن في عدد من المجالات الوطنية والحياتية الأساسية. أولها انسلاخ نصف الوطن تقريباً - جنوبه - عن جسم الوطن.

تكوي "العوجة" المواطن، إضافة إلى خبزه وقوت يومه

تصدر عن:

شركة مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع

رئيس التحرير:

أكرم هنية